السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

عوّاد الأسطل

منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، نفّذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في المنطقتين ، سياسة اقتصادية، كان أحد اهدافها الرئيسة العمل على احداث تغييرات في البنيـة الاقتصـادية ـ الاجتماعية لمواطني المنطقتين، بكل ما يعنيه ذلك من أحداث تغييرات في موقفهم الاقتصادي، والاجتماعي، وادخال انماط حياة جديدة، وترسيخ علاقات اقتصادية جديدة، وتغيير في الجماعات المرجعية، وذلك كجزء من استراتيجية شاملة للتاثير في اتجاهاتهم السياسية، وتغيير قيمهم ومعتقداتهم *.

ومن أجل ذلك، ارتكزت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في سياستها الاقتصادية تجاه، وفي، الضفة والقطاع، على أمرين اساسيين متكاملين. الاول، العمل لازالة الآثار الاقتصادية السيئة التي خلّفتها حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتحسين الاوضاع الاقتصادية، بصفة عامة، على أمل أن يساعد ذلك في ارضاء المواطنين العرب، وربما الهائهم عن الاشتراك في مقاومة الاحتلال ، بغية ارساء اللبنات الاولى في عملية التأثير في بنيتهم الاقتصادية ـ الاجتماعية، أي انها اتجهت إلى ضرب أحد الاسس المساعدة في تبلور «موقف ثوري»[١]، وذلك بالقيام بعملية تطبيع للحياة الاقتصادية من طريق اتباع سياسة انعاش اقتصادي، واجتماعي. أما الامر الثاني، فهو العمل على ربط اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، واحداث تغييرات هيكلية في بنيته الاساسية، وضرب الأسس الضرورية لامكانية نموه المستقل، بما يكفل خلق حالة من التبعية الدائمة، ويستكمل عملية التغيير في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية؛ أي انها اتجهت إلى ضرب الاسس المادية المساعدة على التبلور «الكياني» في الضفة والقطاع، من طريق القيام بعملية خنق[٢] (strangulation) للاقتصاد.

وعلى الرغم من ان سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي ارتكزت على هذين الامرين، منذ بداية الاحتـلال، الا ان التركيز، في البداية، كان على الامر الاول، حتى اذا ما تم ذلك بدأت في التركيز

* تشتمل الاستراتيجية الاسرائيلية، في هذا المجال، على بعدين آخرين، اضافة إلى هذا البعد الاقتصادي، هما البعد النفسي الذي يدور حول القيام بعملية تحطيم نفسي لمواطني الضفة والقطاع (راجع للكاتب «سياسة التحطيم النـفسي الاسرائـيليـة في الضفـة وقـطاع غزة المحتلين»، شؤون فلسطينية ، العـدد ١٦٠ ـ ١٦١، تمـوز / آب ـ يوليو / أغسطس ١٩٦٨، ص ٥٣ ـ ٧٢)؛ والبعد السياسي الذي يتعلق بعملية الاحتواء السياسي لمواطني الضفة والقطاع (راجع للكاتب، أيضاً، «عملية ' الاحتواء السياسي ' الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين»، المصدر نفسه، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول / تشرين الاول ـ سبتمبر / أكتوبر، ١٩٨٧، ص ١٢ ـ ٣٤).